



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2014 - العدد: 04

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 27 شعبان 1435

الموافق 26 جوان 2014

فهرس

محضر الجلسة العلنية السادسة ص 03

- أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الخميس 27 شعبان 1435
الموافق 26 جوان 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أشراف بطرح السؤال الشفوي التالي على معاليكم:

من أجل تدعيم شبكة توزيع الكهرباء على المستوى الوطني، والقضاء على ظاهرة الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، وخاصة في فصل الصيف، اعتمدت الوزارة الوصية مشروعين عملاقين لبناء محطتين لتوليد الكهرباء، واحدة في كاب جنات بقيمة 800 مليون دولار، مع شركة «دايو»، والأخرى في الطارف بقيمة ملياري (02) دولار، مع شركة «جنرال إلكتروك».

والملاحظ - سيدي الوزير - على هذين المشروعين هو التأخر الكبير في الإنجاز، حيث وبعد سنتين من الانطلاق لم يصل مستوى الإنجاز ولو إلى العشر، والسبب في ذلك لا يعود إلى المتعامل الأجنبي، بل إلى الشركات الفرعية التابعة لشركة سونالغاز العاجزة عن إتمام ما أسند إليها من أشغال، مثل شركة (ENERGA) وكذلك شركة التركيب (ETTERKIB).

سؤالي إليكم معالي الوزير يتفرع إلى العناصر التالية:
1 - لماذا أسندت مهام الإنجاز إلى شركات عاجزة عن القيام بالعمل، مع ما يترتب عن ذلك من أضرار على

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،
رجال الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح أسئلة شفوية من قبل الزميلات والزملاء أعضاء المجلس، حول القطاعات المعنية والمثلة من قبل وزرائها الموجودين معنا، ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد خالد بوجابر وقطاع الطاقة.

السيد خالد بوجابر: بسم الله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى.

سيدي الرئيس،
سيداتي، سادتي معالي الوزراء،
السيدات والسادة زملائي،
الإخوة الصحفيون،
السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 73 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 08

اللازمة في وقتها لإيجاد الحلول، وقد قامت بالأعمال الموكلة لها بكل احترافية وجودة، لا يمكن لأحد الشك فيها أو الاعتراض عليها.

للعلم فإن هاتين الشركتين ساهمتا في إنجاز معظم المحطات الكهربائية التي هي الآن قيد الاستغلال، لاسيما شركة (INERGA) التي تقوم في الوقت الحالي بأشغال الهندسة المدنية لـ 13 محطة لتوليد الكهرباء منها اثنتان (02) على وشك الانتهاء.

أما فيما يخص سؤالكم المتعلق بعدم توجيه إذار إلى الشركات المعنية وفرض غرامات عليها، يجب التوضيح بأنه:

1 - بالنسبة لمحطة رأس جنات بولاية بومرداس، فإن دراسة احتمال التأخر في تنفيذ الأعمال والخدمات التي أسندت إلى الشركتين، تكون في نهاية الأشغال في إطار إجراءات إتمام المشروع.

2 - أما بخصوص كدية الدراوش، فقد تم إسناد الأشغال للشركتين الفرعيتين من قبل الشركة المشيدة للمشروع والتي لها الحق في مراقبة ومعاينة تدخلهما في حدود الأشغال التي أوكلت لهما ووفق الآجال المحددة في العقد.

3 - أما فيما يتعلق بالفارق الموجود في تكلفة مشروع كدية الدراوش ورأس جنات، فبالرغم من أن كلفة هاتين المحطتين هي نتيجة للمناقصة الدولية المفتوحة التي تم إجراؤها، فمن الضروري توضيح بعض النقاط منها على الخصوص:

1 . يجب الإشارة إلى أن المشروعين يتم إنجازهما في موقعين مختلفين، الأول بـ «رأس جنات» على بعد حوالي خمسة (5) أمتار من مستوى سطح البحر.

والثاني بـ «كدية الدراوش» يقع على مسافة تقارب 45 مترا، مما يتطلب عملا وجهدا أكبر ومصاريف في بعض الأحيان لإنجاز منشآت ضخ مياه البحر لاستعمالها في عملية التبريد.

2 . تم إجراء مناقصة محطة كدية الدراوش في ظروف كانت فيها سوق إنجاز المشاريع الجاهزة فيما يخص الدراسة، الهندسة والبناء ملتبهة، بحيث وصلت التكاليف إلى مستوى غير مسبوق.

وهنا تجدر الإشارة إلى حالة إنجاز محطة «حجرة النص» التي تم إنجازها في ظروف كانت جد مواتية، فقد تميزت تلك الفترة بركود النشاط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى ركود

الاقتصاد الوطني؟

2 - لماذا لم توجه شركة سونالغاز إذارا إلى الشركات المعنية وتفرض عليها غرامات مالية؟

3 - لماذا وصل مبلغ مشروع الطارف المسند لشركة «جنرال إلكتريك» الأمريكية إلى مليار (02) دولار، لإنجاز محطة بنفس الطاقة في مشروع كاب جنات الذي لا يتعدى مبلغه 800 مليون دولار؟

وفي الأخير، أرجو من معاليكم فتح تحقيق في الموضوع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خالد بوجابر؛ الكلمة الآن للسيد وزير الطاقة، لتقديم الجواب على السؤال المطروح.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة خالد بوجابر على سؤاله المتعلق بإنجاز محطتين لتوليد الكهرباء، واحدة في رأس جنات بولاية بومرداس، والثانية في كدية الدراوش بولاية الطارف، وكذلك على استفساراته بخصوص منح أشغال الهندسة المدنية والتركيب للشركتين الفرعيتين، وهما المؤسسة الوطنية لإنجاز المنشآت الطاقوية (INERGA) ومؤسسة التركيب الصناعية (ETTERKIB).

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يطيب لي أن أفيدكم بأن إسناد إنجاز جزء من أشغال الهندسة المدنية والتركيب لهاتين الشركتين، التابعة كلية لمجمع سونالغاز، يرجع بالأساس إلى إرادتنا القوية في المساهمة في ترقية وتعزيز وسائل الإنتاج الوطنية.

كما أن قبول الشركات الأجنبية لخدمات هاتين الشركتين، لهو دليل على أن لهما خبرة ومعرفة كافية في النشاطات التي أوكلت لهما وتتوفران محليا على إمكانيات بشرية ومادية، ما يؤهلها للقيام بمهامهما على أحسن ما يرام، وبالتالي ليست شركات عاجزة.

صحيح أن شركة (INERGA) تلقت بعض الصعوبات خلال المرحلة الأولى المتمثلة في تجنيد الوسائل وإقامة الورشة، مما سبب لها تأخرا، غير أنها اتخذت التدابير

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالاً شفويًا
هذا نصه:

أود في البداية التذكير بأن المدونة العامة للأعمال الطبية،
وكذا القيمة النقدية المتعلقة بها قد حددت في شهر جويلية
1987.

وقد أصبح اليوم من اللازم مراجعتها، نظرا لتطور
الممارسات الطبية التي صاحبت التطور التكنولوجي في
قطاع الصحة، ومع اتساع الفجوة بين الأسعار المطبقة وتلك
التي يعوضها صندوق الضمان الاجتماعي، وهي في الحقيقة
تعويضات تبقى زهيدة بالنسبة لمصاريف العلاج الحقيقية
التي أصبح المريض لا يقوى على تسديدها.

في سنة 2005، وموازية مع الفوضى التي عرفتها أسعار
الخدمات الطبية، قامت وزارة الصحة ووزارة العمل والضمان
الاجتماعي بإنشاء لجنة وطنية لوضع تسعيرة الأعمال
الطبية، إلا أنه ورغم دراسة مجلس الحكومة، المنعقد بتاريخ
25 أفريل 2005، لمرسوم تنفيذي، يتضمن كفاءات إعداد
المدونة العامة للأعمال المهنية للأطباء والصيدالوجي وجراحي
الأسنان، والمساعدين الطبيين وتسعيراتها، لم يحرز أي
تقدم ولا تزال استنتاجات اللجنة دون نشر أو تبني من
الجهات الوصية.

ومع مرور الزمن، أصبح عدد الهياكل الصحية الخاصة
من عيادات ومستشفيات خاصة في تزايد مستمر، كما وقد
أصبحت تتكفل بكل أشكال الأمراض، بما فيها السرطان
(جراحة الأورام، العلاج بالأشعة...).

لذا، فقد أصبح من العاجل بمكان وضع كل الميكانيزمات
اللازمة التي من شأنها الحد من الفروقات الموجودة بين
تسعيرة الأعمال الطبية والتعويضات التي يتكفل بها
الضمان الاجتماعي.

تفضلوا، معالي السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير

نشاط الاستثمار في مختلف المشاريع الصناعية، وقد سمحت
لنا هذه الوضعية بالحصول، ودائما من خلال المناقصة، على
سعر جد أفضل مقارنة بمحطة «كدية الدراوش».
أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد
خالد بوجابر هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد خالد بوجابر: شكرا سيدي؛ الشكر موصول
لمعالي الوزير على ما قدمه من معلومات وتوضيحات عن
مشاريع القطاع، كما أعتنم هذه المناسبة لأثمن الجهود
المبدولة على مستوى القطاع، سواء بالنسبة للبرامج
الاستراتيجية أو البرامج القطاعية التي تهدف إلى نمو وتطور
القطاع، قصد الاستجابة للطلب المتنامي على هذه المادة
الحيوية.

لكن يبقى دائما جهد مجمع سونالغاز منقوصا، فمن
جهة نساعد الشركات الوطنية بإعطائها مشاريع، ومن جهة
أخرى نفرض عليها ونعاقبها بغرامات مادية عن التأخير في
الإنجاز بمبالغ خيالية، وهذا ما أراه تناقضا في تسيير شؤون
المجمع، فلماذا لا نفرض على الشركات الأجنبية - في دفتر
الشروط - إلزامية الاحتكاك مع شركاتنا الوطنية، قصد
كسب الخبرة؟ شكرا لكم معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خالد بوجابر؛ السيد
الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ السياسة التي
نتبعها اليوم، هي أن تكون الدراسات والهندسة والتركيبة
محلية من طرف مجمع سوناطراك والشركات الوطنية.
هذه هي السياسة التي نتبعها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ومنتقل إلى قطاع
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والكلمة للسيدة
لويزة شاشوة، لطرح سؤالها الشفوي.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله
الرحمن الرحيم.

11-83، المؤرخ في 02 يوليو 1983، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المتمم والمكمل، قد حدد طريقتين للتغطية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، يتعلق الأمر أولاً: بتعويض المصاريف المسبقة من طرف المؤمن لهم اجتماعياً، ويتم هذا التعويض وفقاً للتسعيرات المحددة في المدونة العامة للأعمال المهنية والأسعار المرجعية للتعويض، ويتطلب الأمر بالنسبة لهذه الطريقة للتكفل بالأعمال الطبية، مراجعة هذه المدونة والتسعيرة المرجعية للتعويض المتعلقة بها.

غير أن هذا الإجراء، يستدعي توفر بعض الشروط، لاسيما تطبيق المادة 211 من القانون رقم 85-05، المؤرخ في 16 أبريل 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم التي تنص على تحديد، بموجب نصوص تنظيمية، التسعيرات والأتعاب المتعلقة بالأعمال الطبية الواجب تطبيقها من طرف مهنيي الصحة وتنسيق أسعار أداءات خدمة العيادات والمؤسسات الاستشفائية الخاصة، قصد إلغاء وتقليص الفارق بين مبالغ الأعمال الطبية المطبقة فعلياً من قبل مهنيي الصحة للقطاع الخاص، والتسعيرة المرجعية التي يتم على أساسها التعويض من طرف صناديق الضمان الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن مبلغ تعويض الأعمال الطبية، من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، تقدر حالياً بـ 4 ملايين دينار سنوياً.

هذا بالنسبة للطريقة الأولى المتعلقة بتعويض مصاريف الأعمال الطبية للمؤمن لهم اجتماعياً.

أما بخصوص الطريقة الثانية، فتتمثل في نظام إعفاء المؤمن لهم اجتماعياً من الدفع المسبق لمصاريف العلاج، المسمى بنظام الدفع من قبل الغير، وهو نظام يعفي المؤمن لهم اجتماعياً من تقديم مصاريف علاجهم لمقدمي العلاج، أو مصالح الخدمات المرتبطة بالعلاج التابعة للقطاع الخاص، المتعاقدة مع صناديق الضمان الاجتماعي، ويتم في إطار هذا التعاقد، تحديد مبلغ العلاج الذي يدفعه المهنيي الصحة، من خلال اتفاقية نموذجية، وذلك وفقاً للمادة 60 من القانون رقم 11-83، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم، وفي هذا الإطار، يجدر التذكير أن صناديق الضمان الاجتماعي تأخذ على عاتقها العديد من الخدمات الصحية أذكر منها:

- تصفية الدم على مستوى 130 مركزاً خاصة متعاقداً.
- جراحة القلب على مستوى 13 عيادة خاصة متعاقداً.

والاحترام، شكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة لوزية شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ليتفضل بتقديم الرد.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، زملائي الوزراء، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يطيب لي في مستهل مداخلتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة عضو مجلس الأمة، الأستاذة لوزية شاشوة على هذا السؤال، الذي يخص تحديد المدونة العامة للأعمال للأطباء والصيدلة وجراحي الأسنان والمساعدين الطبيين، والذي استدعى توضيح بعض النقاط أمام المجلس الموقر وأمام الرأي العام الوطني.

ينبغي التذكير في البداية، بأن هذه الخدمات الصحية، يتم تقديمها للمؤمن لهم اجتماعياً من طرف القطاعين المكونين للمنظومة الوطنية للصحة وهما: القطاع العام الذي يعتبر ركيزة هذه المنظومة بحكم الأسس الاجتماعية للدولة الجزائرية التي تكفل الطب المجاني في هياكل الصحة العمومية، بما يسمح بتعميم استفادة المواطنين من الخدمات الصحية، هذا إضافة للقطاع الخاص الذي يعتبر مكمل للأول وهو في مرحلة نمو وتطور مستمر خلال السنوات الأخيرة، فبالنسبة للأعمال الطبية المقدمة مجاناً لفائدة المواطنين في القطاع الصحي العمومي، يساهم الضمان الاجتماعي في تمويلها، وذلك من خلال مساهمة جزافية في ميزانية المستشفيات أو جزافي المستشفيات، والذي يحدد مبلغه سنوياً بموجب قانون المالية، وقد انتقل هذا المبلغ من 19.8 مليار دينار سنة 1999 إلى حوالي 58 مليار دينار سنة 2014، أي بزيادة قدرها 191٪.

أما بالنسبة للفحوصات والأعمال الطبية المقدمة من طرف القطاع الخاص، فتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم

1 - تطوير مبدأ طبيب العائلة، الذي يسمح بالمتابعة الطبية الأمثل للمؤمنين وذوي الحقوق.

2 - تنظيم اللجوء لمقدمي العلاج في القطاع الخاص، من خلال لاسيما تعزيز التنسيق بين الأطباء المتعاقدين العامين والأخصائيين.

3 - إستحداث شراكة بين الأطباء والضمان الاجتماعي، قصد تطوير الوقاية ونوعية العلاج والجانب المتعلق بترشيد نفقات الصحة.

كما يمكن تكليف الأطباء المتعاقدين ببعض الأعمال المدرجة في إطار مهام الصحة العمومية، مقابل دفع أتعابهم، وذلك في إطار برامج وطنية منسقة.

في الأخير، وبخصوص علاج الأمراض المستعصية، لاسيما مرض السرطان، فإنني ألفت عناية السيدة شاشوة إلى أن السلطات العليا للبلاد قد قررت التكفل به ويكون على عاتق ميزانية الدولة، وذلك في إطار المخصصات المرصودة لمختلف المخططات والصحة العمومية، على غرار المخطط الوطني لمكافحة السرطان.

في الختام، أؤكد لكم بأن قطاعنا لا يدخر جهدا في إطار الإجراءات التنظيمية السارية المفعول للمساهمة في تجديد وتفعيل أعمال اللجان المشتركة، المكلفة بمراجعة وضبط وتحسين المدونة العامة للأعمال المهنية ومدونة الأسعار المرجعية للتعويض، وذلك بما يمكن أن تحققه من تحسين نوعي في التكفل بالمؤمن لهم اجتماعيا وذويهم في مجال الخدمات الصحية، غير أن هذه العملية تبقى - كما ذكرت سابقا - مرتبطة بتحديد وتسقيف أتعاب الأعمال الطبية المطبقة في الميدان من قبل القطاع الخاص للصحة.

مع ذلك، فإن رؤيتنا في هذا المجال ترمي إلى تفضيل الأداء المتناسق والمتكامل بين قطاع الصحة العام والخاص، مع تفضيل تطبيق نظام الدفع من قبل الغير مع هذا الأخير، من خلال الاتفاقيات التي تحدد عن طريق التنظيم.

تلکم هي - السيد الرئيس - أهم العناصر للإجابة على سؤال السيدة عضو مجلس الأمة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيدة شاشوة هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس؛ أشكر

- الأجهزة والأعضاء الاصطناعية المقدمة من طرف الديوان الوطني (ONAF) للأشخاص المعوقين.

- الفحوصات والأعمال الطبية الأساسية لفائدة المتقاعدين وذوي حقوقهم، المقدمة من طرف 2800 طبيب متعاقد مع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

- النقل الصحي الموفر من طرف 264 مؤسسة خاصة، معتمدة ومتعاقدة مع الصندوق الوطني (CNAS) و(CASNOS).

- النظارات الطبية لفائدة الأطفال المتدرسين ذوي الحقوق، المؤمن لهم اجتماعيا ذوي الدخل المحدود، وذلك لدى 337 صانعا للنظارات الطبية، الذين أبرموا اتفاقية مع الصندوق الوطني (CNAS) وقد بلغت التكلفة المالية الإجمالية لهذا النظام حوالي 15.5 مليار سنة 2013، يضاف إليها مبلغ سنوي يقارب 150 مليار دينار جزائري، يمثل كلفة الأدوية في إطار نظام الدفع من قبل الغير الذي يستفيد منه المؤمن لهم اجتماعيا لدى أكثر من 10200 صيدلية.

السيدات والسادة الأعضاء،

إعتبارا لما سبق ذكره، فإننا نعمل على مواصلة التحسين المستمر لتسهيل الحصول على العلاج من قبل المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، وكذا ضمان ترشيد النفقات المرتبطة بهم، وذلك وفقا لبرنامج الحكومة الذي يدرج تطوير نظام الدفع من قبل الغير، وتوسيعه إلى الأعمال الطبية الأساسية المقدمة من طرف مهنيي الصحة الخواص، كأداة داعمة لمجانبة العلاج في القطاع العمومي.

سيتم تجسيد هذا المسعى على المدى القريب، من خلال تحسين وتوسيع جهاز التعاقد مع الأطباء الخواص الذي يشمل في المرحلة الأولى، من بين المستفيدين من هذا الجهاز المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، المصابين بالأمراض المزمنة، ليتم تعميمه إلى كافة المؤمنين لهم اجتماعيا في مرحلة ثانية.

بالتالي سيعرف جهاز التعاقد مع الأطباء تطورا في كل جوانبه، بما في ذلك تحسين قائمة الأعمال الطبية الأساسية المدرجة وكذا تحسين تسعيرة تعويض المطابقة عليها في هذا الإطار.

وتم تحديد 03 أهداف رئيسية لهذا الجهاز الهام ويتعلق الأمر بـ:

الشؤون الدينية والأوقاف والكلمة للسيد حسني سعيدي.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي الوزير،

يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالا شفويا التالي

نصه:

خلال كل موسم حج، يعاني الحجاج من عدة صعوبات ومشاكل داخل الوطن وخارجه، رغم ادعاءات وزارتك أن موسم الحج تم في ظروف حسنة، ولكن الحقيقة مخالفة لذلك في معظم الأحيان.

معالي الوزير،

ما تفسيركم لما وقع لحجاج ولاية بشار على سبيل المثال، في السنة الماضية، حيث تم نقلهم خلال موسم الحج من ولاية بشار إلى ولاية وهران، وهم ينتظرون في مطار وهران لمدة أكثر من 12 ساعة، ليتم نقلهم إلى البقاع المقدسة، علما أن أغلبهم مرضى وشيوخ، منهم من يفقد متاعه قبل السفر إلى مكة، أما بعد نهاية مناسك الحج، فيعودون عبر مطار وهران عوض مطار بشار، وهم ينتظرون يوما كاملا قبل نقلهم إلى ولاية بشار، دون أمتعتهم التي ينتظرونها لمدة أربعة (04) أيام أو أكثر وأغلبهم فقد حاجياته.

والسؤال المطروح: لماذا لا تكون هناك رحلة مباشرة من ولاية بشار إلى البقاع المقدسة، لتفادي تكرار مثل هاته المعاناة للحجاج مستقبلا؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعيدي؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، للرد على السؤال المطروح.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،

السيد الوزير على هذا الجواب القيم، ونتمنى أن كل هذه التصريحات والتوضيحات التي جئتم بها ستتحقق عن قريب، وهذا سيحسن من دون شك وضعية المرضى ويخفف عنهم ثقل المصاريف.

وكما قلتم - السيد الوزير - هناك نقطة هامة كثيرا، وبحكم مزاولتي لمهنتي في المستشفى، وبحكم تواجدي هنا بمجلس الأمة، في لجنة الصحة، أرى المرضى يشتكون من مشكل التعرف والتدوين، فهذا الأخير قد درس نوعا ما، ولكن يبقى مشكل التعرف مطروحا!

أعطيكُم مثلا: أنا طيبة مختصة في أمراض العيون، والكثير من الناس يجرون عمليات (La Cataracte) أي: (إعتام عدسة العين) في عيادات القطاع الخاص، وقد صنفت في (K100)، علما بأن (Le K) قيم سنة 1983 بـ 11 دج، وبقي كذلك إلى يومنا هذا، وهو المرض الذي يدفع المريض لعلاج به عملية جراحية 140.000 دج!! ومعنى ذلك أن هذا المبلغ يعوض بـ 11 دج × 100 ويساوي: 1100 دج!! فتصوروا، 14 مليون سنتيم تعوض بـ 1100 دج! أمثلة كثيرة: المرضى المتواجدون في المستشفيات، يقومون بتشخيصات تكميلية خارج المستشفى عند القطاع الخاص. المرضى المعنيون بزراعة الأعضاء، أو مرضى السرطان، يقومون بتشخيصات خارج المستشفى.

وهنا يطرح مشكل التعويض.

أنشئت لجنة في 2005 بغرض التصنيف والتسعير، وقد تم التصنيف، لكن التسعيرة لم تحدد إلى يومنا هذا، أظن أنه قد حان الوقت لدراسة هذا المشكل، أشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ وأسأل السيد الوزير هل لديه الرد عن الانشغال المعبر عنه قبل قليل؟

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

هذه النقطة الحساسة فيما يخص التسعيرة، نحن واعون وشاعرون بها، هناك لجنة تفكر في الأمر، وعندما تكون هناك إيجابيات وإجابات كذلك سنبلغكم إن شاء الله ولكننا نعلم أن التسعيرة حاليا ناقصة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع

أما بعد؛

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
الفضليات والأفاضل، السيدات والسادة أعضاء مجلس
الأمة العامر،

السيدة والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام الكريمة،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

إن الفاضل، السيد حسني سعيدي، قدم سؤالا يتعلق
بتسيير موسم الحج، وأعطاني بذلك الفرصة لأقدم توضيحات،
تتعلق بهذا الجانب المهم من حياة الجزائريين الروحية.

ويتعلق السؤال حول عدم وجود رحلة مباشرة من ولاية
بشار إلى البقاع المقدسة، لرفع المعاناة عن حجاجنا الميامين
القاطنين بهذه الولاية.

سيدي الكريم،

أتوجه إليكم في البداية بجزيل الشكر على مقاسمتنا
الاهتمامات المنصبة حول ملف تنظيم الركن الخامس في
الإسلام، إذ لا يخفى على أحد أن عملية نقل الحجاج من
ولاية بشار إلى مطار وهران، غير مقتصرة عليهم دون غيرهم،
فجميع حجاجنا الميامين مدعوون للتنقل من ولايات الوطن
المتباعد الأطراف إلى المطارات الخمسة، مطارات الإقلاع،
وهي مطار الجزائر العاصمة، مطار وهران، مطار قسنطينة،
مطار عنابة ومطار ورقلة، وهي المطارات المنتقاة في الموسم
المنصرم 1434 للهجرة الموافق سنة 2013 للميلاد، وذلك
على أساس معايير موضوعية تعود بالدرجة الأولى إلى
عاملين اثنين:

أولهما، أن الطائرات المخصصة لنقل الحجاج تحمل
مواصفات خاصة، من حيث الحجم والحمولة وطاقة
الاستيعاب.

ولذلك لا بد لها من مطارات تستجيب لهذه الخصوصية.
ثانيهما، ضرورة التقييد في نقل الحجاج بفترة محددة
وبأعداد محددة، بحيث إن مدة إقامة الحاج الجزائري
بالبقاع المقدسة هي ثلاثون يوما على الأقل بين تاريخ
الذهاب وتاريخ العودة؛ ولا يفوتنا في هذا الشأن، أن
ننوه بأن موضوع تحديد المطارات الملائمة لنقل الحجاج،
تشارك فيه عدة أطراف بتنسيق مع وزارة النقل، ومن جهة
أخرى، فإن عملية التوسعة التي يعرفها مطار جدة والمدينة

المنورة، حملت السلطات السعودية على اتخاذ إجراءات
وتدابير تخص جميع الدول، مفادها تقليص مطارات إقلاع
الطائرات التي يكون فيها عدد الركاب يقل عن 250 حاجا
في كل رحلة.

وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة حملت مصالح الخطوط
الجوية الجزائرية القيام بإجراءات تضمن تسيير تنقل
الحجاج من مطار بشار إلى مطار وهران ذهابا وإيابا.

وعليه، فقد كان ولا يزال الشغل الشاغل لدائرنا الوزارية،
هو التنسيق مع جميع الشركاء في تنظيم موسم الحج، بغية
نسج توازن بين متطلبات الواقع من جهة، والإجراءات
المسطرة من قبل السلطات السعودية والالتزامات التعاقدية
مع الأطراف ذات الصلة بالحج من جهة أخرى، وذلك
لضمان أمن وسلامة وراحة ضيوف الرحمن.

وفي الأخير، فإنه بقدر ما نشكر لسيادة حسني سعيدي
اهتمامه بملف الحج، إلا أننا نسجل عليه بأن الوزارة تضمن
أعمالا جادة على أرض الواقع، في مجال مرافقة الحجاج
الميامين وإرشادهم وتمكينهم من أداء الفرض الخامس في
الإسلام على أحسن وجه ممكن.

وبذلك فهي لا ترعى عملها هذا من قبل الادعاء، وإنما
هو عمل مضني وشاق، تقوم به وتحمله مع شركائها، خدمة
للحجاج وحفاظا على سمعة الوطن.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل
السيد حسني سعيدي هل يريد أخذ الكلمة للتعقيب على
ما تضمنه رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد حسني سعيدي: شكرا سيدي رئيس مجلس
الأمة؛ نشكر معالي الوزير على هذا التوضيح، وبصفته
تولى الوزارة في فترة وجيزة فهو لا يتحمل مسؤولية هذه
المعاناة التي عانى منها مواطنو ولاية بشار، وهناك شكاوى
في الموسم الماضي، من قبل حجاج، فقدوا أمتعتهم وكانت
معاناتهم شديدة.

فهذا السؤال جاء من الواقع، جراء ما وقع في السنة
الماضية، هذا؛ ولا ننكر أن الوزارة قامت بمجهودات وتقوم
بمجهودات ومرافقة الحجيج، ولكن هذا لا يعني انعدام
النقائص، وللتوضيح - معالي الوزير - كانت في السابق

الاختيارات الوطنية في مجال اختيار مطارات الإقلاع، وإن الجزائر انكفأت عن تعدد المطارات، بسبب هذه الإكراهات الموضوعية كما تلاحظون.

ستدرس إمكانية العودة إلى هذه المطارات، بمجرد زوال الإكراهات، ولكن أريد - بما أنني في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف - أن أقول بأن الحج من دون العبادات جميعا، هو حج تكتنفه الصعوبة والمشقة.

وإذا كانت زوجة رسول الله عليه الصلاة والسلام لالا عائشة - رضي الله تعالى عنها - وهي تحج في موكب رسول الله عليه الصلاة والسلام، واشتكت إليه المشقة وقال لها: «إن لك من الأجر بقدر نصبك»، فإن هذا يسلي هذا الحاج الجزائري في الاحتساب، ويسلينا كذلك في تحمل المسؤولية في وضع كل شروط الراحة والطمأنينة والسلامة وأداء الحج الصحيح لفائدة المواطن الجزائري، شكرا مرة ثانية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والكلمة للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: شكرا للسيد الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني، معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن أطرح على سيادتكم هذا الإشكال القائم منذ سنوات، رغبة في إفادتنا بالجواب الكافي والعمل على إيجاد الحلول الواقعية الميدانية له.

إن المدرسة العليا للأساتذة بالقبة، مازالت إلى يومنا هذا لم تسلم شهادات التخرج لأساتذة التعليم الأساسي في المواد العلمية (علوم، رياضيات، فيزياء) والمتكونين عن بعد، انطلاقا من الموسم 2004/2005، والذين أكملوا الدراسة منذ 2009 كدفعة أولى (نظام كلاسيكي أي بكالوريا + 4 سنوات)، وكذلك هو الحال بالنسبة للدفعة الثانية، بينما المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة منحت أساتذة المواد الأدبية

رحلة من ولاية بشار إلى البقاع المقدسة أو عدة رحلات وتم إلغاؤها.

وكانت - لو انطلقت - ستخفف عن سكان المنطقة العناء، وللعلم - معالي الوزير - أن سكان ولاية بشار يقطنون بلديات تبعد عن مقر الولاية أكثر من 400 كلم، فهم يأتون إلى مقر الولاية في معاناة، فما بالك بالذين يبقون في ولاية بشار، ثم يذهبون إلى ولاية وهران، وهم شيوخ ومرضى، ولا يتحملون هذه المعاناة، فعلى الأقل نخفف عنهم أثناء العودة، فيأتون مصحوبين بأمعتهم.

هناك شكاوى في المطارات، فحواها أن جل الحجيج لم يجدوا أمعتهم، لأنها تأخرت مدة 4 أو 5 أيام، وما بالك بحاج مريض أو شيخ يبحث عن أمعته وينتظرها لمدة 4 أو 5 أيام.

فلهذا نحن نطلب من الوزارة، وأنتم على رأسها، وإن شاء الله ستعطون لها دفعا جديدا وبحكم خبرتكم في الميدان ولكونكم من القطاع، أرجو أن تنظروا إلى هؤلاء، لكي تتخذوا الإجراءات، مراعاة لظروف الشيوخ والمرضى. وشكرا معالي الوزير على التوضيح.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسني سعدي؛ الكلمة الآن مجددا للسيد الوزير، بإمكانك الرد من مكانك السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا مرة ثانية للسيد حسني، وإنني ألتزم بتحمل موضوع الحج منذ أن كان الحج في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ولكنني أؤشرك أيضا أنني ألزمت اللجنة الوطنية المنصوية تحت الديوان الوطني للحج والعمرة، بأن تنشئ مراكز الاستماع لمثل هذه الانشغالات، وسوف لن تكتفي وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بتقويم موسم الحج في الأطر التقليدية، ولكنها ستضيف إليه الاستماع إلى مثل هذه الانشغالات.

من جهة أخرى، يعلم الجميع الأشغال القائمة الآن في موطن الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية والتي تعرف أشغالا ضخمة في الحرم المكي، وستعرف أشغالا ضخمة أيضا في الحرم المدني، وتشهد اليوم حالة توسعة كبيرة في مطار جدة ومطار المدينة المنورة. أظن بأن هذه الإكراهات لها انعكاساتها على

العلمية، من قبل المدرسة العليا للأساتذة بالقبة. وقبل الرد المفصل على سؤالكم، إسمحوا لي بإزالة بعض اللبس الوارد في سؤالكم. إن الأمر يتعلق في المقام الأول، بتكوين فئة من مستخدمي قطاع التربية الوطنية، وهم أساتذة التعليم المتوسط الحاصلين على شهادة البكالوريا، وذلك وفق صيغة التكوين أثناء الخدمة، علما أن هذا التكوين جاء تطبيقا لقرار مجلس الحكومة، المنعقد بتاريخ 22 جوان 2005، وتم وضع هذا التكوين حيز التطبيق، من خلال إبرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية بتاريخ 12 سبتمبر 2005، حيث تنص المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة، على أن هذا التكوين يتوج بمنح أساتذة التعليم المتوسط الحاصلين على شهادة البكالوريا، على إثر انتهاء فترة تكوينهم، نفس الشهادة التي تمنحها المدارس العليا للأساتذة.

وفي المقام الثاني، أود التوضيح أنه خلافا لما ورد في معرض سؤالكم، فإن المدرسة العليا للأساتذة بالقبة، سلمت 21 شهادة من أصل 103 للأساتذة الذين أنهوا تكوينهم بالنسبة لدفعة 2009، وسلمت 597 شهادة من أصل 874 بالنسبة لدفعة 2010، وهذا بناء على المحاضر النهائية للمداولات الواردة إلى المدرسة من مراكز جامعة التكوين المتواصل، ليبليغ بذلك العدد الإجمالي للشهادات المسلمة 678 من أصل 977.

وتجدر الإشارة إلى وجود 61 شهادة جاهزة للتسليم، لم يتقدم أصحابها للمدرسة لحد الآن لاستلامها، وكذا 39 شهادة نجح أصحابها بيداغوجيا، ولكنهم لم يستكملوا بعد ملفاتهم الإدارية، وبذلك فإن نسبة الشهادات المسلمة فعليا وتلك الجاهزة للتسليم عمليا هي 80٪ من هذه الشهادات. أما بخصوص المترشحين الذين لم يتم بعد إعداد شهادات تخرجهم، وعددهم 199 مترشحا، فإن الأمر يعود أساسا إلى إشكالات تتعلق بعدم انتظام بعض المتكويين خلال مسارهم الدراسي وعدم استكمال البعض الآخر لعدد من المقررات التعليمية، بما في ذلك إعداد مذكرات التخرج، فضلا عن تسجيل حالات رسوب وانقطاع عن التكوين، مما تعذر استكمال عملية التقييم وإعداد المحاضر النهائية الخاصة بهم من قبل مراكز جامعة التكوين المتواصل التي زاولوا بها تكوينهم، علما بأن المدرسة هي بصدد

- نفس الدفعتين - شهاداتهم، وبذلك صنفوا في الرتبة 12 كأساتذة للتعليم المتوسط، بينما زملاؤهم العلميون لا يزالون في المرتبة 11 كأساتذة للتعليم الأساسي.

لقد حرم هذا الازدواج من مؤسستين وطنيتين تابعتين للتعليم العالي، الأساتذة العلميين من الرتبة التي صنف فيها زملاؤهم الأديبون، كما حرموا من الترقيات المادية حسب سنوات الخدمة.

وتجدر الإشارة، إلى أن أساتذة الدفعة الأولى للتكوين عن بعد، تم تسجيلهم في هذا التكوين، بناء على رغبتهم أولا، وعلى وعود من وزارة التربية، بمنحهم شهادات تمكنهم من مواصلة دراستهم العليا ثانيا.

كما نشير إلى أن الدفعات المادية للتكوين عن بعد، حسب نظام (LMD) تحصلت على شهاداتها من جامعات التكوين المتواصل التابع لولاياتهم، وبذلك تحصوا على كامل حقوقهم.

معالي الوزير، نرجو أن تجد الدفعة الأولى والثانية (علمي) إجابة شافية لانشغالهم وترى قرارا يمكنهم من حقوقهم، على غرار كافة الزملاء الذين جاؤوا من بعدهم. تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والتبجيل والاحترام، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ والكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليفضل لإعطاء الردود حول الأسئلة والانشغالات المعبر عنها قبل قليل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بعد بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

أود بداية، أن أشكر السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، على الاهتمام الذي يوليه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى سؤاله الذي يشير فيه إلى عدم تسليم شهادات تخرج لأساتذة التعليم الأساسي في المواد

هو كون أتنازل عن شهادتي وأصرح بأني استلمت أو أخذت الشهادة الأصلية للباكوريا وأنا لم أخذها، مقابل ذلك يعطوني شهادة إثبات المستوى، هذه الإشكالية التي مازالت موجودة.
على كل حال شكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: نحن متفقون مع السيد بن طبة على الإجابة وهو يعترف بأن الشهادات قد سلمت لأصحابها، كلما كان الملف كاملا، أما 191 مترشحا الذين ينتظرون استلام شهاداتهم، فالقضية لا ترجع إلى عدم أو سوء التواصل بين جامعة التعليم المتواصل والمدرسة العليا للأساتذة بالقبة.

كنت في الجواب قد ذكرت بأن الملفات غير كاملة، وهناك من سقط في الامتحانات وهناك من لم يكمل ملفه الإداري، وهناك من لم يكمل مذكرة آخر التكوين، وأظن أن هذه الحالات هي في حالة تسوية حاليا وأنه لن يكون فيه أي إشكال.

أما القضية الثانية التي ذكرتها وهي الإدماج في تصنيف آخر، أظن أن هذه تهم وزارة التربية أكثر من أنها تهم وزارة التعليم العالي، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى القطاع الآخر المبرمج لهذه الجلسة، والكلمة للسيدة رفيقة قصري وقطاع السياحة والصناعة التقليدية.

السيدة رفيقة قصري: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح سؤالا شفويا موجهها إلى معالي وزيرة السياحة، وهذا نصه:

تعتبر الخدمات السياحية والفندقية من بين أهم

التسوية النهائية لكل الملفات المتبقية، وتسليم الشهادات للمتكونين المستحقين المستوفين لمتطلبات التكوين؛ وذلك بالتنسيق مع جامعة التكوين المتواصل.

وتجدر الإشارة إلى أن الدفعات الموالية لدفعتي 2009-2010، تم التكفل بها مباشرة، بناء على رغبة المتكونين أنفسهم في إطار نظام (LMD) من طرف جامعة التكوين المتواصل، ولا يطرح تكوينهم وتسليم شهاداتهم أي إشكال لحد الآن.
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد بن طبة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ الكلمة لك.

السيد محمد بن طبة: شكرا للسيد الرئيس؛ وشكرا لمعالي الوزير على هذه الإجابة الشافية الكافية، ولكن لدي ملاحظة فقط، أن ما أشرتم إليه من تسلم الدفعة الأولى والثانية «علمي» شهاداتهم، ذلك صحيح، ولكن وجد البعض من لم يستلم هذه الشهادات، والحقيقة عند تبني لهذا الملف لاحظت أن المشكلة هي في جامعة التكوين المتواصل التي لم ترسل المحاضر النهائية لجامعة القبة، وبالتواصل مع الإدارة، وجدنا فعلا الشهادات موجودة، يبقى وصول المحاضر النهائية من جامعة التكوين المتواصل لولاية ورقلة فإنها لم تصلهم، ولذلك لم يستطيعوا أن يسلموا هذه الشهادات لأصحابها.

بينما أيضا لجأت جامعة التكوين المتواصل إلى صيغة توافقية بالنسبة للذين لم يستلموا شهاداتهم، فطلبت منهم كتابة شهادات شرفية أو ما يسمى بتصريح شرفي، أنهم جلبوا أو أخذوا شهادات البكالوريا الأصلية من ملفاتهم، ونظير ذلك أن تعطيم شهادة ما يسمى إثبات المستوى، حتى يصنفوا ضمن التصنيف 12، والذين بلغت أقدميتهم 20 سنة سيصنفون في صنف 15 كزملائهم ولكن البعض منهم لم يقبل هذا الإجراء ويقول لك: أنا لا أتنازل عن شهادة الليسانس مقابل شهادة إثبات المستوى. في الحقيقة بالنسبة للكثيرين فالقضية سوّيت، يبقى فقط الإشكال الوحيد هو هذه المحاضر التي لم تصل من جامعة التكوين المتواصل إلى القبة حتى يستلموا شهاداتهم، والإشكال الثاني فقط

حيث توفير المرافق السياحية، أو من حيث الخدمات التي تؤديها.

نرى أن السبب يكمن في كون هذا القطاع لم يحظ بالأولوية في سياسة الدولة سابقا، رغم الإنجازات التي شيدت في السبعينات والتي تبقى غير كافية. كما أن الوضع الأمني السائد أثناء المأساة الوطنية والذي دام أكثر من 10 سنوات، كان له تأثير سلبي بليغ على هذا القطاع.

الآن، من خلال برنامج عمل الحكومة والتي ستشرف من خلاله على تطبيق برنامج سياسي لفخامة الرئيس، نلمس الإرادة السياسية لإعطاء أهمية كبيرة لهذا القطاع، وجعله قطاعا منتجا للثروة ومناصب العمل. ومن أجل تنفيذ ذلك، تسعى وزارة السياحة إلى تحقيق عدة أهداف:

1 - تدعيم الاستثمار السياحي، بتوفير الشروط للمستثمرين، بدءا بالعقار السياحي، في إطار القوانين المعمول بها، وهنا أقول إن وزارة السياحة ليس على عاتقها بناء المرافق، إنما فتحت المجال للاستثمار من طرف الخواص أولا، ونحن نوفر الشروط اللازمة وأولها العقار السياحي.

2 - تكوين يد عاملة مؤهلة، متخصصة في حرف الفندقية، بتوفير معاهد للتكوين، والآن في الجزائر يوجد 11 معهدا للتكوين ومدرسة وطنية في هذا القطاع. وستفتح في سبتمبر المقبل مدرسة عليا للتكوين في الفندقية، وفق معايير دولية، مسيرة من طاقم جاء من مدرسة «لوزان» وهي أعلى مدرسة عليا وتعتبر قمة في الفندقية لتكوين إطارات جزائرية تعمل في هذا القطاع.

كما سيتم إنجاز 04 معاهد أخرى، ليصبح عدد المؤسسات 16، موزعة عبر التراب الوطني، لتكوين يد عاملة مؤهلة للارتقاء بهذا القطاع.

3 - وضع برنامج للترويج والإشهار، من أجل التعريف بمقصد الجزائر السياحي، من خلال الصالونات الوطنية والدولية، عن طريق الديوان الوطني للسياحة وكذلك باستعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل الحديثة.

4 - وضع برنامج للجودة السياحية، من أجل خلق بيئة إيجابية، تتلاءم مع النشاط السياحي. إن تزايد عدد المرافق السياحية يخلق من دون شك نوعا

الخدمات وأكثرها ديناميكية عبر العالم، وتعد السياحة - كصناعة تجارية - قطاعا اقتصاديا جديدا، نظرا لمساهمته في النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة.

سؤالي - معالي الوزيرة - متعلق باستعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال للترويج للمنتج السياحي، وخاصة الفنادق في بلادنا. وما نلاحظه هو غياب شبه كلي لثقافة استعمال الأنترنت من طرف المتعاملين، لنشر المعلومات الخاصة بالفنادق الموجودة عبر الوطن.

وفي البلدان التي لها ثقافة سياحية، نجد في شبكة الأنترنت كل المعطيات حول الفنادق ولكل فندق موقع إلكتروني وفعال، يوفر للزبون كل المعلومات حول الأسعار، الغرف، وكذا المرافق الموجودة: المطاعم وموقف السيارات، وإمكانيات الاتصال عبر (Wi-Fi) ووسائل النقل من وإلى المطار... إلخ، والأهم من كل ذلك هو إمكانية الحجز الفوري عبر الأنترنت.

معالي الوزيرة، هل لقطاعكم مشروع يهدف إلى تحفيز استخدام تكنولوجيايات الإعلام والاتصال هذه للنهوض بقطاع السياحة في بلادنا؟ تقبلوا مني، معالي الوزيرة، كل الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، للرد على السؤال المطروح.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل أن أجيب السيدة قصري، أريد أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بالإشارة إلى أن كثيرا من الجزائريين يتساءلون عن سبب تأخر أو عدم تطوير قطاع السياحة الذي لم يرق إلى اليوم إلى مستوى تطلعات المواطنين، سواء من

والمعايير المعمول بها في المجال من جهة، وكذا المتطلبات العصرية للزبائن من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالترقية المؤسساتية، أحيطكم علما أن وزارة السياحة والصناعة التقليدية، لها مؤسسة تحت الوصاية وهو الديوان الوطني للسياحة، وهو بمثابة أداة لتنفيذ استراتيجية الترقية للسياحة في القطاع.

ينتهج هذا الديوان، إلى جانب المشاركة في المعارض السياحية الدولية لترقية المقصد السياحي الجزائري، وكذا تنظيم تظاهرات سياحية وطنية، على غرار الصالون الدولي للسياحة والأسفار، وسيلة للترويج الإلكتروني عبر موقع الويب الخاص به، والذي يحتوي على مجال معلومات خاصة بالمواقع والمنتوجات السياحية التي تزخر بها البلاد وكذا قوائم وعناوين وكالات السياحة والأسفار والحظيرة الفندقية الوطنية.

هذا فضلا عن أن الوزارة لها موقع رسمي وصفحة فايسبوك، لاسيما للترويج المؤسساتي والإعلان عن مختلف أنشطة القطاع.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة على ردها الضافي، على سؤال الأخت رفيقة قصري، أعود فأسأل السيدة قصري هل تريد التعقيب على ما جاء على لسان السيدة الوزيرة؟

السيدة رفيقة قصري: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا معالي الوزيرة على الرد الوافي والقيم على السؤال المتعلق بعصرنة قطاع السياحة باستعمال الوسائل الحديثة، ولو أننا نعلم أن ترقية القطاع يستلزم تظافر الجهود لعدة قطاعات، منها: الثقافة والنقل والبيئة وأيضا وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛ والأهم، كما ذكرتم في عرضكم، تكوين عاملين في القطاع، خاصة فيما يتعلق بغرس ثقافة حسن الاستقبال والحفاظ على النظافة وأيضا التفكير في توفير أسعار معقولة. فلنبدأ، معالي الوزيرة بترقية السياحة الداخلية، لأن المواطن الجزائري له الرغبة في الترفيه والاستجمام في بلاده، وإنني جد متفائلة، خاصة بعد تصنيف قطاع السياحة من بين الأولويات، حسب ما جاء في مخطط عمل الحكومة

من المنافسة بين المتعاملين في قطاع السياحة؛ وبالتالي توفير خدمات ذات جودة وبأسعار معقولة، بعيدة عما نشاهده حاليا في المعاملات في هذا القطاع، عملا بقانون العرض والطلب.

نرجع إلى سؤال السيدة المحترمة، والتي أشكرها جزيل الشكر على هذا السؤال وعلى اهتمامها بقطاع السياحة، من خلال الانشغال الذي يتعلق بمدى انتشار ثقافة استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، للترويج للمنتوج السياحي الجزائري، من طرف المتعاملين، لنشر معلومات خاصة بالفنادق الموجودة عبر الوطن.

في هذا الشأن، أشاطركم الرأي في أن تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبحت وسيلة حتمية للتسيير والترويج، تفرضها العولمة والانتشار الواسع لشبكة الأنترنت في كل أنحاء العالم.

فقد أصبحت هذه الوسيلة ضرورية، لا يمكن لأي مقصد سياحي الاستغناء عنها، كما تعتبر الخطوة الأولى للزبون عند برمجه لسفروه والبحث الأنبي عن المعلومات المرتبطة بأماكن الإيواء والأسعار وكل الخدمات التي ينتظرها خلال مدة إقامته.

كما أن السائح الحالي أصبح لا يستغني عن الأنترنت، إذ منذ وصوله إلى المطار أو الفندق، يبدأ بالبحث عن الاتصال الفوري عن بعد مع محيط عمله، وكذا البحث عن الأماكن السياحية والشبه سياحية التي يحتاج إليها أثناء سفره.

وفيما يتعلق ببلادنا، فإنه لا يخفى على الجميع أن هناك تطورا ملموسا فيما يخص استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في كل المجالات. في 1999 أنا كنت أمينة عامة في وهران، ولكي يتحصل الناس على هاتف نقال كان لا بد لهم من أخذ رخصة من طرف مسؤولي الولاية، معناه أن الأوضاع تغيرت كثيرا، إذ إن أكبر الفنادق مثل الأوراسي والجزائر والمجموعات الفندقية العالمية المتواجدة في بلادنا، أصبحت تستعمل خدمة الأنترنت في مجالات التسويق المتعددة من حجز، إشهار وربط العلاقة مع الزبائن.

أما بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وكون الوزارة هي التي تشرف عليها ولها السلطة لمراقبة المشاريع الفندقية والمصادقة عليها، فهي تشترط على كل مشروع جديد، إدراج وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في تصميم المشروع، هذا في البداية وذلك بغرض مواكبة القواعد

قطاع السياحة والصناعة التقليدية، والكلمة للسيد محمد زوبيري.

السيد محمد زوبيري: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم المحترمة سؤالاً شفويًا، هذا نصه:

تزخر الجزائر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يعول عليها في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة الحمامات المعدنية»، تجذب السياح المحليين.

ويتوفر بالجزائر ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، تحظى بإقبال كثيف على مدار أشهر العام، ولا يقتصر هذا الإقبال على الشيوخ والنسوة فقط، بل يمتد إلى الشباب.

لكن في الواقع وميدانيا، يبدو أن هناك مشاكل بخصوص قدرة قطاع السياحة على استغلال المخازن الحموية بشكل كامل، ويعود ذلك إلى قلة الاعتمادات المالية التي رصدتها الدولة للقطاع؛ وباستثناء 7 محطات لحمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة ذات طابع محلي تستغل بطريقة جد تقليدية، دون تجهيزها بالمرافق اللازمة.

سيدتي الوزيرة،

ألا ترون أنه من الضروري الاهتمام بقطاع الحمامات المعدنية وتوسيع نطاق السياحة الحموية، لاستغلالها وجعلها مصدرا لخلق الثروة بالنظر للمؤهلات الطبيعية العالية التي تمتلكها البلاد، وذلك لن يتحقق إلا من خلال تهيئة مرافق الاستقبال وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن؟

ألا يستوجب على قطاعكم العمل بجد للرفع من نوعية السياحة الحموية والتي ستمكنا - لا محالة - من استغلال موارد السياحة كإقتصاد؟

سيدتي الوزيرة،

نحن نرى أن هناك ضرورة ملحة لإعادة تنظيم النشاط

المعروض علينا مؤخرا.

أتمنى لكم كل التوفيق معالي الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ السيدة الوزيرة، تفضلني.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدتي على تدخلكم؛ وهنا أريد أن أؤكد أن قطاع السياحة يتطلب تدخل عدة قطاعات وتظافر الجهود في عدة مجالات، ونحن نعمل جاهدين أولا، على زيادة عدد المرافق السياحية أي الفنادق، المركبات السياحية، الإقامات السياحية.

سجلت الوزارة حاليا 382 مشروعا خاصا لمواطنين مستثمرين، هي قيد الإنجاز عبر كل القطر الوطني.

نسبة الإنجاز متفاوتة، بعضها بلغ 80٪ وبعضها 50٪، المهم أن العملية مستمرة، هناك كذلك 258 مشروعا على وشك الانطلاق، تمت الدراسة، في انتظار تسلم رخصة البناء لكي يتم انطلاق المشاريع، مما يسمح بتوفير 50.000 سرير تقريبا، زيادة على ذلك، لدينا مناطق سياحية (ZET) وهي مناطق مخصصة للاستثمار السياحي، ولكن قبل أن نمنحها للمستثمرين، الدولة تتدخل لتهيئة هذه المناطق من خلال شبكات المياه، التطهير، الغاز، الطرقات... إلخ.

العملية - إن شاء الله - ستنتقل بالتقريب في 13 منطقة وقد تمت المصادقة عليها بمرسوم، ونحن كوزارة مشرفة، نسهل الأمور مع مختلف الإدارات المتدخلة، فإذا تعلق المشكل بوال أنا أتعامل معه ليحل المشكل، وإذا تعلق بوزير، أنا أتعامل معه، المهم هو إعطاء دفع لهذه المشاريع، وبانتهاؤها - إن شاء الله - على المدى المتوسط سنة 2020، نكون إن شاء الله قد حققنا طموحنا وهو إنجاز 100.000 سرير، وحاليا القطاع يضم تقريبا 99.000 وسنضاعف إمكانيات الاستقبال الموجودة، وبهذه الطريقة نؤثر على قضية العرض، حتى نخلق - إن شاء الله - نوعا من المنافسة، والمنافسة هي الحل لكي يقدم المستثمرون الجودة، وبالتالي يصبح لدى المواطن الاختيار، وبطبيعة الحال سيبحث عن الجودة والثمن، وبهذه الطريقة أنا متأكدة أنه سيكون هناك جديد بالنسبة لهذا القطاع وسيرقى إلى الاستجابة لمتطلبات المواطنين، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ نبقي دائما في

- حمام الصالحين، بسكرة،

- حمام الدباغ، قالمة،

- حمام فرفور، سطيف،

- مركز المعالجة بمياه البحر في سيدي فرج.

وفي إطار تنمية وتأطير النشاطات الحموية، تم القيام
ببرنامج تكويني لفائدة العاملين على مستوى المحطات
الحموية، موظفي شبه الطبي والطبي وتضمنت هذه العملية
15 دورة تكوينية، استفاد منها 241 عاملا على مستوى
هذه المحطات.

ومن جهة أخرى، تم خلال أبريل 2014 الشروع في
دراسة تخصص تحسين الحصيلة الحموية عبر التراب الوطني،
علما أن هذه الدراسة ستسمح بإنجاز خريطة حموية للجزائر
بجميع مواقعها، وذلك قصد التعرف أكثر على الموارد
الحموية الحقيقية، بغرض وضع الأسس اللازمة للمحافظة
على هذا الإرث الطبيعي والاستغلال العقلاني في إطار
الاستثمارات الحموية.

وفيما يخص المشاريع اللامركزية منذ 2005، استفادت
22 ولاية من دراسات التهيئة للمشاريع الحموية، التي من
شأنها إعداد المناخ اللازم للاستثمار والظروف اللازمة لهذا
الغرض.

وقد خصصت هذه العملية، مبلغا إجماليا يقدر بـ 1160
مليون دينار جزائري.

وقصد المواصلة في هذه العملية، تم تسجيل دراسة
وتهيئة 50 منبعا حمويا ذات الأولوية، موزعين عبر 27
ولاية، وذلك قصد تهيئتها لاستقبال مشاريع سياحية ذات
طابع حموي، وقد خصص لتلك العملية التي ستنتقل في
2015 مبلغ يقدر بـ 11.5 مليار دينار جزائري.

كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع وضع بالشراكة مع
الاتحاد الأوروبي استراتيجية لتطوير هذا المنتج السياحي،
تمثل إطارا واضح المعالم يمكن من وضع قواعد عصرية
وعلمية لهيكل النشاط الحموي، قصد تنميته في إطار
مندرج ومستدام، وجعله أداة حقيقية للتنمية الاجتماعية
والاقتصادية.

إن هذه الدراسة سمحت لنا بتصميم مخطط عمل على
المدى القصير والمتوسط والبعيد، من بين أهدافه:

1 - تحسيس كل المتعاملين في النشاط الحموي، للمحافظة
على الثروة الحموية واستعمال أمثل لهذه الثروة.

السياحي في الجزائر، بما يكفل تطوير الرأس مال السياحي،
من خلال ترقية مجتمعات سياحية كبرى الأمر الذي
سيؤدي إلى تفجير ثورة سياحية في السنوات القليلة القادمة،
من خلال تجهيز عدد من مواقعها السياحية والتعريف بها،
تمهيدا لأخذ حصتها من السياحة العالمية، بعدما ظلت
مركزا سياحيا بلا سياح.

تفضلوا، معالي السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات
التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوييري؛ والكلمة
الآن للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية، فلتفضل
مشكورة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية: شكرا
سيدي الرئيس.

أتقدم بالشكر إلى السيد محمد زوييري، عضو مجلس
الأمة، على اهتمامه بالسياحة الحموية، من خلال الانشغال
الذي طرحه والذي يدور حول تطوير السياحة الحموية في
الجزائر، وهي من اهتمامات وزارة السياحة.

لقد عمل قطاعنا على تطوير السياحة الحموية، وذلك
من خلال دعم وتشجيع الاستثمار في مجال السياحة
الحموية، من خلال منح حق الاستغلال للمياه الحموية،
يوجد حاليا 15 مشروعا لمحطة حموية تابعة للخواص
في طور الإنجاز.

من جهة أخرى، وفي إطار إعادة تأهيل وعصرنة 08
محطات حموية ومركز للمعالجة بمياه البحر، تابعين لشركة
تسيير مساهمات الدولة، والفندقة والسياحة (GESTOUR)
تم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 12 مليار دينار من طرف
مجلس مساهمات الدولة، لإعادة الاعتبار وعصرنة هذه
المحطات.

إن هذه العملية، انطلقت في 2013 وهي في مرحلة إتمام
الدراسات للانطلاق في أشغال إعادة التأهيل الكلية،
علما أن هذه العملية ستتكفل أيضا بتكوين وتأهيل الموارد
البشرية في:

- حمام بوحجر، عين تيموشنت،

- حمام ربي، سعيدة،

- حمام ريغة، عين الدفلى،

وأمر كثيرة، ولكن وضعيته الحالية متدهورة؛ لأول مرة في حياتي أذهب إلى بسكرة، وأنا في سن 50 سنة قلت لأول مرة، ولكنني أستغرب هذه الوضعية ولا بد أن نقوم بأشياء للجزائر، على كل حال، حتى يثمن المواطن أعمالنا، فعندما ير الوزير الفلاني أو الرئيس الفلاني يترك بصماته حتى للأجيال القادمة، وبين قوسين، إذا يسمح لي السيد الرئيس، في كل مرة نطرح سؤالاً للوزراء نجد أن الأمور كما هي؛ سيدي الرئيس منذ أن تكلمنا عن الشركات، بقيت كذلك، وهي في تدهور، فالبارحة مررت على شركة «السامباك» في الحراش فوجدت أشياء لا تتحملها العين من أفعال الناس.

تكلمنا عن اللغة العربية وعن المحلات التي تكتب بالفرنسية والإنكليزية، وتكلمنا عنها منذ مدة مع الوزير الأول، لنذهب معا إلى أي محل في الجزائر العاصمة، مازالت الفرنسية والإنكليزية سائدتين وأستسمحك السيدة الوزيرة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ هذا موضوع آخر، قد نتطرق إليه خارج هذه القاعة، الكلمة للسيدة الوزيرة إن كان لديها ما تضيفه على ما قالتها ردا على سؤال الأخ زوبيري.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي الرئيس، ودائما استجابة للأخ زوبيري، أؤكد مرة أخرى أن هذه السياحة الحموية هي نوع من أنواع السياحة، والقطاع يدرك أهميتها، والدليل على ذلك حتى قبل مجيئي لهذا القطاع، وجدت التكفل به، لكن قبل أن ننطلق في أي شيء لابد من دراسة، هذا بالنسبة للمواقع الجديدة.

أما بالنسبة للمحطات المتواجدة والتابعة للدولة، فقد أخبرتك بأن الدولة خصصت مبالغ مهمة، من أجل التكفل بإعادة تهيئة هذه المحطات، وحاليا هي قيد الدراسة وحتى تتكفل بها بطريقة - كما قلت - علمية حفاظا على صحة وسلامة الناس الذين يقصدونها، حتى تكون وفق المعايير الدولية، وهذه المحطات ليست متواجدة في الجزائر فقط بل في دول أخرى.

وأطمئنك فالعملية مستمرة، وحتى نسترجع هذه المحطات وتؤدي خدمات في المستوى المطلوب. بالنسبة لما هو جديد هناك استثمارات جديدة، أؤكد أن

2 - تنظيم المهن والحرف على مستوى المحطات الحموية والتكفل بتكوين وتأهيل الموارد البشرية، قصد تحسين مستوى تقديم الخدمات.

3 - فتح النشاط الحموي على السياحة الحموية الترفيهية، مع وضع شروط توزيع الاستغلال للموارد الحموية بين المنتجات المخصصة للطلب الحموي والمنتجات المخصصة للترفيه.

4 - العمل على وضع النماذج والأساليب العصرية، قصد الاستغلال الأمثل للمحطات الحموية.

5 - تكوين المسيرين في مجال السياحة الحموية الترفيهية.

6 - تفعيل استراتيجية اتصال خاصة بالنشاط الحموي واعتماد عملية اتصال فاعلة تجاه المستثمرين.

وكل هذه الأعمال تنتظر نتائج الدراسات التي انطلقنا فيها، حتى يكون العمل مؤسسا مفيدا للجميع. أشكركم على اهتمامكم بقطاع السياحة، ولكم مني جزيل الشكر مع كل احترامي وتقديري.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسال السيد محمد زوبيري هل لديه تعقيب على ما أتت به السيدة الوزيرة؟

السيد محمد زوبيري: شكرا للسيد الرئيس؛ لا تعقيب لنا معالي الوزيرة، إلا أن نثمن ما تقوله، أريد الإشارة إلى أننا لا نملك بعد ثقافة الحمامات، فلا نلجأ إليها إلا عندما نكبر ونمشي بالعصي.

قلت أريد الإشارة إلى ظاهرة رأيتها في بسكرة، وأنا أتجول في بسكرة، جاءتني فكرة أن أدخل للحمام، لذا أود أتم كوزراء وكل الوزراء عندما تذهبون لأماكن، لا تعلموا الأشخاص، لأنك عندما تذهب.. أنا شخصيا لست مريضا ورغم ذلك لم أستطع أن أدخل في حوض الماء، لأن الذي يسقط داخله يقضي عليه، رأيت ناسا يؤتى بهم بالعصي وأمر أخرى ووضع الحوض في غرفة بحوالي 30م²، في حين يمكن أن يكون ثلاثة أحواض من نوع «جاكوزي» على الأرض، زيادة على بلاط الأرضية (DALLE DE SOL) المنزلق، فما إن تطأ قدما شخص ما الأرضية ينزلق!!

هو فعلا حمام رائع، مساحة كبيرة يمكن أن يضم فنادق،

هناك 15 استثمارا جديدا قيد الإنجاز، وفيما يخص المحطات الأخرى أو المواقع الأخرى فالدراسة قائمة، هذا الانشغال سيتكفل به، ونحن نعرف أن المواطن الجزائري يعطي له أهمية كبيرة، وقيمة كبيرة؛ وإن شاء الله في السنوات المقبلة سوف نستجيب لهذا الانشغال أكثر وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ والشكر موصول لكل الوزراء الذين أتوا إلينا وأغلبهم جاؤونا لأول مرة بصفتهم الجديدة، وأنتهز هذه السانحة لأجدد لهم التهنئة، وأشكرهم على الحرص على الرد باقتدار على الأسئلة التي تم طرحها في هذه الجلسة.

أشكر السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة على طرحهم الأسئلة الشفوية التي كانت موضوع الجلسة، والشكر موصول لكل الحاضرين معنا وإلى أسرة الإعلام. وبذلك نكون قد انتهينا من أشغال جلستنا، وبما أن شهر رمضان المعظم على الأبواب أتمنى للجميع رمضاننا كريما وصياما مقبولا، وتقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثلاثين صباحا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 30 رمضان 1435
الموافق 27 جويلية 2014

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587